رأس اجتماعا للكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام .. رئيس الجمهورية

التأكيد على أهمية تقوية جوانب التنسيق والتكامل بين الحكومة والبرلمان
الحكومة ملزمة بالحضور إلى مجلس النواب للرد على استفسارات نواب الشعب

جانب من الحضور

رئيس الجمهورية لدى ترؤسه اجتماع الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام

دعوة القوى السياسية إلى الالتزام باتفاق فبراير
المعارضة مدعوة إلى الشراكة طبقا للدستور ودون وضع الشروط التعسفية التعجيزية

صنعاء / سبأ:

رأس فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية - رئيس المؤتمر الشعبي العام يوم أمس الأحد ومعه عبد ربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية نائب رئيس المؤتمر الشعبي العام - الأمين العام للمؤتمر، اجتماعا للكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام، بحضور رئيس مجلس النواب يحيى علي الراعي ورئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور ورئيس مجلس الشورى عبدالعزيز عبدالغني وعدد من الوزراء.

وجرى خلال اللقاء مناقشة سبل تعزيز جوانب التنسيق والتكامل بين الحكومة والبرلمان بما يترجم الخطط والبرامج التنموية وكذا سرعة استكمال إجراءات مناقشة وإقرار التشريعات القانونية المحالة من الحكومة إلى البرلمان, وتفعيل الدور الرقابي للبرلمان على أداء السلطة التنفيذية.

وتناول النقاش السبل الكفيلة بتعزيز أداء الكتلة البرلمانية للمؤتمر والإسهام الفاعل في العمل البرلماني بشقيه التشريعي والرقابي.

وقد أكد فخامة الرئيس أهمية تقوية جوانب التنسيق والتعاون والتكامل بين الحكومة والبرلمان لما فيه خدمة المصالح العليا للوطن وترجمة أهداف البناء والنهوض الشامل للوطن.

وحث الحكومة على الالتزام بالحضور إلى مجلس النواب للرد على استفسارات نواب الشعب وتوضيح كافة الجوانب المتصلة بأدائها ذات الصلة بتلك الاستفسارات.

ولفت فخامته إلى أن شعبنا اليمني يعول الكثير على ممثليه في مجلس النواب للاضطلاع بالمهام الدستورية للسلطة التشريعية في التشريع والرقابة، مبينا أن الجانب التشريعي مهم جدا وهناك العديد من مشاريع القوانين والاتفاقيات التي ما تزال لدى البرلمان ولا بد أن يعطيها المجلس كل الاهتمام لإنجازها بعد استكمال إجراءات المصادقة عليها.

وشدد فخامته على أهمية الإسراع في مناقشة وإقرار مشاريع القوانين والاتفاقيات المعروضة على مجلس النواب بعد إثرائها بالآراء والتصويبات اللازمة لما فيه خدمة المصلحة الوطنية.

وأردف قائلا:« نحن سبق أن رحبنا بالشراكة مع كل القوى السياسية على الساحة الوطنية برغم الأغلبية التي لدى الحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام, و لكنهم اختاروا أن يظلوا في المعارضة ليكونوا الوجه الثاني لنظام الحكم».

وأستطرد فخامة الرئيس: «رئيس الجمهورية, رئيس لكل البلد، وإن كان حزبه رشحه وهو المؤتمر الشعبي العام الذي يمثل الأغلبية، فالرئيس تخلى عن الجانب التنظيمي للمؤتمر وسلم القيادة لنائب رئيس المؤتمر - الأمين العام ولنواب رئيس المؤتمر والأمناء العامين المساعدين وأعضاء اللجنة العامة واكتفى بدوره الإشرافي على أنشطة المؤتمر».

ومضى قائلا:« إن إدعاءات البعض حول تخلي الرئيس كليا عن المؤتمر الشعبي العام وأن المؤتمر سيتفكك إذا ما تركه الرئيس ما هي إلا كذب ودجل، فالمؤتمر تنظيم سياسي وطني له قاعدة شعبية عريضة وسط جماهير الشعب اليمني ولديه برنامج انتخابي نال بموجبه ثقة الشعب».

وفي ما يخص تأجيل الانتخابات النيابية... قال فخامة الرئيس:« لقد تم تأجيل الانتخابات النيابية التي كان مقررا إجراؤها في 27 إبريل 2009 لمدة عامين بناء على طلب أحزاب المعارضة، وبناء على اتفاق فبراير وندعو القوى السياسية إلى الالتزام باتفاق فبراير بما يكفل إجراء الانتخابات في موعدها المحدد». مؤكدا أهمية إجراء الحوار الوطني الجاد والمسؤول وأن يرتفع الجميع إلى مستوى المسؤولية الوطنية خدمة لمصلحة الوطن.

وجدد فخامته ترحيبه بالشراكة مع المعارضة طبقا للدستور. وقال:« نرحب بأن تكون المعارضة معنا لكن دون وضع شروط تعسفية وتعجيزية ونؤكد مجددا ترحيبنا بالشراكة مع المعارضة طبقا للدستور».

وتابع «نحن ضد التعطيل ويجب على البرلمان أن يتنبه لذلك ويحرص على تجاوز أية عراقيل تسعى إلى وضعها القوى المعادية للديمقراطية». مؤكدا أن الديمقراطية والتعددية السياسية خيار أختاره الشعب ولا رجعة عنه.

وأكد فخامة الرئيس ضرورة أن تتحمل السلطة التشريعية المسئوليات الوطنية المناطة بها وأن تضطلع بمهامها الدستورية في الجوانب التشريعية والرقابية على الوجه الأكمل.

وقال:« إن مجلس النواب، مؤسسة وطنية كبرى ينبغي المحافظة عليها وعدم تهميش دورها التشريعي والرقابي». متمنيا للجميع التوفيق والنجاح في مهامهم لما فيه خدمة المصالح الوطنية العليا.

وقد تحدث خلال اللقاء عدد من أعضاء مجلس النواب حول أهمية تعزيز جوانب التنسيق والتعاون بين مجلس النواب والحكومة وتفعيل دور المؤتمر الشعبي العام خلال المرحلة القادمة.

وجرى في اللقاء مناقشة العديد من القضايا والمستجدات على الساحة الوطنية بالإضافة إلى مناقشة القضايا التنظيمية وتم اتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة إزاءها.

الراعي يؤكد ضرورة تنمية قدرات الشباب ورفع وعيهم القانوني والمهني

صنعاء / سبأ

أكد رئيس مجلس النواب يحيى علي الراعي ضرورة تنمية القدرات والمهارات الإبداعية للشباب والشابات وكافة موظفي أجهزة ومؤسسات الدولة للإسهام الناضج والفعال في رفع مستوى الوعي القانوني والمهني بطبيعة الوظيفة وشؤونها وأدواتها وإدارتها.

ودعا رئيس مجلس النواب لدى لقائه إدارتي المركز الكندي للتدريب وتنمية القدرات، وبرنامج الرئيس الصالح لتنمية المهارات الإبداعية للقيادات الشبابية إلى تعزيز البرامج التدريبية الهادفة تطوير العمل القانوني والمؤسسي.

وأشار إلى أن هذه البرامج تواكب التكنولوجيا والتقنية والإدارة الحديثة، ولها دور مؤثر وفعال في تحسين الأداء الوظيفي الواعي المنتج وتحقيق المزيد من النمو والتقدم والازدهار للمجتمع اليمني.

وقدر يحيى علي الراعي توجهات المركز الكندي وإدارة برنامج الرئيس الصالح لتنمية المهارات الإبداعية للقيادات الشبابية ووضع المشاريع المساهمة في تحقيق البرامج التعليمية والتدريبية والتوعية والتثقيف، لمواصلة تنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في تلك المجالات وباتجاه محاربة البطالة والفقر وتوفير فرص عمل للشباب.

وأعرب عن دعم البرلمان لمثل هكذا مشاريع وطنية وعلمية توعوية.

وكان مسئولو هاتين الجهتين قد قدموا أثناء اللقاء شرحا عن المهام والمشاريع التي يقومون بها، وتوجهاتهم المستقبلية لتعزيز برامجهم لرفع قدرات الموظفين بما يتوافق ومتطلبات العمل والتنمية في مجال إدارة المكاتب وكتابة التقارير والرسائل وتوثيقها وحفظ وأرشفة المستندات والوثائق والإعداد والتلخيص للاجتماعات والتحضير للسفريات والرحلات ومهارات الاستقبال وتنظيم المواعيد واستخدام الهاتف.

حضر اللقاء أعضاء مجلس النواب محمد علي قوارة، الخضر محمد العزاني، مهدي عبدالسلام، عبده مهدي العدلة، ومحمد الصبري، وعميد المركز الكندي للتدريب وتنمية القدرات إسماعيل الجبري، ومديرة برنامج الرئيس الصالح لتنمية المهارات الإبداعية نجاة محمد الوجرة، وعدد من المسئولين في المركز والبرنامج.

توقيع اتفاقية المرحلة الثانية لبرنامج توسيع المبادرة المحلية لتطوير تعليم الفتاة

صنعاء/ سبأ:

وقع أمس بوزارة التربية والتعليم على اتفاقية المرحلة الثانية من برنامج توسيع المبادرة المحلية لتطوير تعليم الفتاة (بريدج) بين الوزارة والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا).

وتنص الاتفاقية التي وقعها وزير التربية والتعليم الدكتور عبدالسلام الجوفي والممثل المقيم للوكالة اليابانية بصنعاء تاكشي كوموري على أن يدعم البرنامج 70 مدرسة في سبع مديريات بمحافظة ذمار عبر تقديم مبلغ 300 ألف ريال لكل مدرسة خلال العام الدراسي 2010 - 2011م وعلى أن تتحمل الوزارة خلال العام الدراسي 2011 - 2012م نسبة 30 بالمائة من هذا الدعم.

كما نصت الاتفاقية على تطبيق الدليل الموحد للتحسين الشامل للمدرسة كأداة للإدارة التشاركية للتخطيط والإدارة المالية إلى جانب تقديم الدعم المالي والفني لليمن كدولة مرشحة لتحقيق الأهداف التعليمية الإنمائية للألفية .

وكان الوزير الجوفي ناقش مع لجنة التنسيق المشتركة لبرنامج توسيع المبادرة المحلية وتطوير تعليم الفتاة «بريدج» وقيادة الوزارة الأنشطة والبرامج المتعلقة بتعليم الفتاة ومدى إسهامها في زيادة معدلات الالتحاق في أوساط الإناث .

وجرى خلال الاجتماع الاستماع إلى تقرير الوفد التربوي برئاسة وكيل وزارة التربية لقطاع التعليم محمد طواف الذي زار اليابان خلال الأسابيع الماضية حول التجربة اليابانية ومدى الاستفادة منها .

وأشتمل التقرير على جملة من الأنشطة الصفية واللاصفية في المدارس اليابانية ودورها في تنمية ميول واتجاهات مواهب الطلاب ومعرفة أنظمة المعلومات في سياسة التعليم الأساسي وعملية التعلم الذاتي في الصف من خلال عمل مجموعات للتعزيز الذاتي وبناء قدرات الطلاب وكذا الخبرات التي أكتسبها الفريق في التوجهات السياسية الداعمة لتعليم الفتاة وفهم النظام والمبادرات المحلية والمهام والأدوار ومصادر التمويل في كافة المستويات الإدارية التعليمية المركزية والمحلية في اليابان .

وفي الاجتماع أشار الممثل المقيم للوكالة اليابانية إلى أهمية تنسيق الجهود لإنجاح المرحلة الثانية من برنامج توسيع المبادرة المحلية لتطوير تعليم الفتاة «بريدج» بمحافظة ذمار ، مؤكداً مواصلة دعم بلاده لهذا البرنامج لما من شأنه الإسهام في القضاء على الفجوة بين الجنسين.

أثناء التوقيع على الاتفاقية

تعزيز مشاركة سيدات الأعمال اليمنيات في عدن في قطاع الاقتصاد بورشة عمل

عدن/ أثمار هاشم:

نظمت المؤسسة الألمانية (GTZ) أمس بعدن وبالتنسيق مع الغرفة التجارية والصناعية ورشة عمل لتعزيز مشاركة سيدات الأعمال اليمنيات في عدن في قطاع الاقتصاد مع مكتب سيدات الأعمال ومجلس سيدات الأعمال اليمنيات (عدن) للتعرف على أبرز الصعوبات والمشاكل التي تواجه سيدات الأعمال في عدن وكيفية الخروج بتصورات حول الرؤية المستقبلية لتعزيز مشاركتهن في العملية الاقتصادية والتنموية بالمحافظة.

وفي بداية اللقاء أوضح الأخ/ إبراهيم أبكر مدير عام غرفة صناعة وتجارة عدن أن هذا اللقاء يعتبر وقفة جديدة للنظر في كل ما يتعلق بالنشاطات النسائية في محافظة عدن وكيفية وضع المعالجات للمصاعب المختلفة وتوحيد الطاقات باتجاه واحد للارتقاء بدور سيدات الأعمال وتحقيق مزيد من النجاحات لتعزيز مكانتها والنهوض بالواقع الاقتصادي للمحافظة والتغلب على أبرز المشاكل التي تعاني منها سيدات الأعمال والمتمثلة بالتمويل والتسويق.

من جانبها أبدت الأخت/ أفراح جابر مدير عام إدارة تنمية المرأة بالمحافظة استعداد الإدارة لدعم المرأة في كافة القطاعات وتذليل الصعوبات أمام سيدات الأعمال متمنية أن يعقب هذا اللقاء تواصل بين إدارة تنمية المرأة ومكتب سيدات الأعمال اليمنيات (عدن) عن كثب على احتياجات سيدات الأعمال في عدن ولقائهن بقيادة المحافظة نظراً للدور الذي تقوم به سيدات الأعمال في عدن من دعم للاقتصاد اليمني والتخفيف من الفقر من خلال المشاريع التي يعملون بها.

وأشار الأخ/ فيصل النظيف منسق مشروع (GTZ) في عدن إلى أن مشروع تطوير القطاع الخاص التابع لـ (GTZ) سيعمل على تهيئة مناخ الاستثمار وكذا بيئة العمل من خلال الشركاء في المشروع الذين يمثلون جهات مختلفة منها الهيئة العامة للاستثمار والغرفة التجارية بمكتب وزارة الصناعة والتجارة والمجلس المحلي، لافتا إلى أن من أبرز الأنشطة التي قام بها المشروع هو عقد هذا اللقاء بين مكتب سيدات الأعمال ومجلس سيدات الأعمال اليمنيات (عدن) نظراً للدور الكبير والمهم الذي تقوم به سيدة الأعمال في إنعاش الاقتصاد داخل المحافظة.

بدورها قالت الأخت/ روبي أسد مستشارة الوكالة الألمانية لدعم النساء أن الهدف من إقامة هذه الورشة هو تعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية وتقوية عمل المظلات التي تعمل تحتها سيدات الأعمال في عدن من خلال التعاون فيما بينهما وإيجاد مكانة لسيدات الأعمال في عالم الأعمال.

من فعاليات ورشة تعزيز مشاركة سيدات الأعمال

جانب من المشاركات